(١)

الهيئة المصرية العامة للبترول – بشان النزاع القائم بين الهيئة المصرية العامة للبترول ومحافظة القاهرة حول مطالبة الهيئة بسداد قيمة الضريبة العقارية على مبنى الهيئة الكائن بالمعادى الجديدة .

استبان للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٠٠٨/٥/٢١ ان المشرع بعد ان قرر فرض الضريبة على العقارات المبنية ، قد عدد العقارات المعفاة منها وشروط الاعفاء فى كل حالة ، ومن بين العقارات المعفاة العقارات المملوكة للدولة ، والمملوكة لوحدات الادارة المحلية التى تشغلها كمكاتب لموظفيها سواء للادارة او للخدمات العامة ، والمقصود بالعقارات المملوكة للدولة هى العقارات المملوكة للدولة لها والمخصصة للمنفعة العامة ، والدولة فى هذا المجال تشمل جميع الاشخاص الاعتبارية العامة كالوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية اى جميع الاشخاص الاعتبارية العامة المكونة للدولة .

وفى ضوء ما تقدم ، ولما كان الثابت ان العقار الكائن بالمعادى الجديدة مملوك للهيئة المصرية العامة للبترول ومخصص للمنفعة العامة لانة يستغل كمقر ادارى للهيئة فانه يتحقق فى شأنه مناط الاعفاء من الضريبة ، بما لا يغدو معه ثمة التزام على الهيئة بسداد الضريبة العقارية عنه .

(فتوى رقم : ٣١٦ – بتاريخ : ٢٠٠٨/٦/٧ – ملف رقم : ٣٨٥٢/٢/٣٢)